معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 1 (جوان 2023): ص.ص: 575-592

الانتقال من الحوكمة المحلية الى الحوكمة الالكترونية ضرورة أم خيار؟

The transition from local governance to e-governance, a necessity or an option?

نبيلة مرماط *

جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر،
n.mermat@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/22؛ تاريخ القبول: 2023/04/29؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

أدى التطور التكنولوجي الكبير إلى انتقال المعلومات عبر العالم بسرعة، وأصبح المواطن في أي دولة يعرف ماله من حقوق وواجبات ويطلع على وضع المواطنين في الدول المتقدمة ويسعى للحاق بهم، لذلك اهتمت الدول بموضوع الحوكمة المحلية وحتمية تطبيقها على أرض الواقع من خلال مشاركة جميع الفاعلين من منظمات حكومية وغير حكومية وقطاع خاص، ومنح دور أكبر للمواطن والمجالس المحلية في تسيير الشأن العام، لكن تسارع وتيرة التطور التكنولوجي، واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في شتى ميادين الحياة أصبح ضروريا بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية السرعة والجودة في تقديم الخدمة للمواطن وفي أي وقت يرغب بذلك، وبذلك ننتقل إلى حوكمة الكترونية تسهل عمل الإدارات المحلية وتضمن الشفافية والمشاركة وسهولة مساءلة المسؤولين وجودة الخدمة المقدمة للمواطن.

كلمات مفتاحية: الحوكمة؛ الحوكمة المحلية؛ المواطن؛ الحوكمة الالكترونية؛ الشفافية.

Abstract:

Great technological development has led to the rapid transmission of information across the world, and a citizen of any country knows his rights and duties, it looks at the situation of citizens in developed countries and seeks to catch up with them, therefore, countries have paid attention to the issue of local governance and the inevitability of

* المؤلف المرسل.

applying it on the ground through the participation of all actors, including governmental and non-governmental organizations and the private sector, and giving a greater role to citizens and local councils in conducting public affairs. However, the accelerating pace of technological development and the use of information and communication technology in various fields of life has become necessary, as well as the applying of local governance principles, speed and quality in providing services to the citizen at any time he desires, thus, we are moving to electronic governance that facilitates the work of local administrations and ensures transparency, participation, easy accountability, and the quality of service provided to citizens.

Keywords: governance; local governance; citizen; electronic governance; transparency.

المقدمة:

يشكل المواطن اليوم حلقة الاهتمام للإدارات المحلية في الدول المتقدمة، إذ تسعى إلى تقديم خدمات ترقى إلى تطلعاته من حيث الجودة، والوقت بشفافية ومشاركة أكبر في اتخاذ القرارات التي تعنى بالصالح العام في ظل سيادة القانون ومساءلة المسؤولين عن مدى تحقيقهم للأهداف المسطرة من طرف الحكومات وفقا لتطلعات الشعب، حتى يتحقق ذلك اعتمدت العديد من الدول مفهوم الحوكمة المحلية.

أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم من أهم دعائم وأسس تقدم الدول، نظرا للاعتماد عليها في مختلف ميادين الحياة، سواء الاقتصادية الاجتماعية وغيرها لما توفره من تسهيلات وخدمة بجودة عالية خصوصا في الدول المتقدمة التي تملك موظفين إداريين مؤهلين لاستخدام هذه التكنولوجيا وفقا لمبادئ الحوكمة.

من خلال الطرح السابق، تظهر إشكالية بحثنا هذا والمتمثلة في:

ما مدى ضرورة الانتقال من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الالكترونية؟

ولتبسيط الاشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالحوكمة المحلية؟ وما هي أهدافها وأبعادها؟

- فيم تتمثل الحوكمة الالكترونية؟ وماهي عناصرها وكذا أهدافها؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يعتبر تطبيق الحوكمة المحلية دليل على الشفافية؛
- فرض التطور التكنولوجي على الدول تطبيق الحوكمة الالكترونية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز مفهوم الحوكمة المحلية؛
- تبيان أبعاد وأطراف الحوكمة المحلية؛
- إظهار مفهوم الحوكمة الالكترونية، وأهدافها؛
- تبيان معوقات تطبيق الحوكمة الالكترونية.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف الحوكمة المحلية ثم الحوكمة الالكترونية لننتقل الى تحليل الأسباب التي دفعت الدول في التفكير في ضرورة تبني الحوكمة الالكترونية بدلا من الحوكمة المحلية.

المحور الأول: الحوكمة المحلية مفاهيم وتطبيقات

أدت التطورات التي شهدها العالم إلى بروز توجهات تدعو إلى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في القرارات التي تهمهم على المستوى الإقليمي، حيث أصبح المواطن اليوم يهتم بإدارة شؤونه المختلفة، من خلال مجالس محلية منتخبة ومنظمات مجتمع مدني فعالة، وقطاع خاص تنافسي يسهرون على جودة الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الإقليمية، هذا ما أدى إلى الاهتمام بما يعرف بالحوكمة المحلية. فماذا نعني بهذا المصطلح، وما هي خصائصه؟ ومتطلبات تحقيقه؟

1- تعريف الحوكمة المحلية:

تعرف الحوكمة المحلية على أنها: «عملية صنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية بدرجات متفاوتة، تخضع للتدقيق والإشراف على المواطنين وهي مفتوحة وشفافة متجهة إلى

الحكم والمشاركة، فالحوكمات المحلية بهذا المعنى هي البعد الواحد في الحكم المحلي»[1].

إذ تعتبر الحوكمة من المصطلحات الجديدة التي تسعى إلى ربط القضايا السياسية وإدارة شؤون الدولة بالقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في تشكيل السياسيات الناظمة للحياة العامة، وهو بهذا المعنى يعكس تحولا من المقارنة التقليدية لدراسة السياسة بوصفها نتاجا لمؤسسات الدولة الرسمية، إلى مقاربة تركز على دور الجماعات السكانية والقوى الاجتماعية في تطوير السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي، وتبحث في تشابك وتفاعل هذه القوى بصورة متوازنة مع المؤسسات الأساسية الثلاث التي تحتل مكانة هامة غي تنظيم المجتمع الحديث، وبالتحديد مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني[2].

وعليه فإن الحوكمة المحلية من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحوكمة المحلية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من أجل تحقيق الجودة المحلية المطلوبة، وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب، خاصة أمام الأزمات الاقتصادية أين يقل فيها حجم التخصيصات والموارد المالية الكافية لدعم الجهود والبرامج التنموية للدولة والشركاء الآخرين المستويات المحلية[3].

والحوكمة المحلية حسب بعض الباحثين ليست مظهر بقدر ما هي مقاربة ورؤية وفلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون سياسي واجتماعي واقتصادي ومالي، وذلك من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل من له علاقة بالخيارات والقرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس التوافق والتشارك، كما يؤكد مفهوم الحوكمة المحلية على ضرورة رشاد القيادات المحلية في إعداد السياسات التنموية، وتوفير مناخ يأخذ بعين الاعتبار جميع الخصوصيات المحلية[4].

---

(1) Joe Doak, Local governance and climate change, A discussion note, December 2010, p17 .

(2) صافي لؤي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

(3) مسعود البعي، "حوكمة السياسات العامة الاجتماعية" دراسة تحليلية من منظور الشبكة والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، العدد الثامن، جانفي، 2016، ص211.

(4) محمد بن سعيد، بسمة نزار، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، مداخلة ضمن =

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة المحلية على أنها مجموع الممارسات والآليات على مستوى الجماعات الإقليمية، والتي تمكن المواطن من المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بهم والتعبير عن مطالبهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم بهدف الحصول على خدمة عمومية بجودة عالية في ظل الشفافية والمساءلة وحرية التعبير.

2- أبعاد الحوكمة المحلية:

انطلاقا من هذا التعريف، نلاحظ أن الحوكمة المحلية تركز على أربعة أبعاد رئيسية وهي:[1]

أ- **البعد السياسي:** يقوم على احترام حقوق الإنسان، والحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة السياسية واحترام القانون؛

ب- **البعد الإداري:** أي الإدارة الفعالة والشفافة للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية؛

ج- **البعد الاقتصادي:** فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في الحقوق والواجبات.

د- **البعد الإنساني:** يتطلب ضرورة بناء إنسان حصاري يساهم بشكل إيجابي في صناعة القرار المحلي وتنفيذه بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية بجودة وفعالية.

3- أطراف الحوكمة المحلية:

تعبر الحوكمة المحلية عن تفاعل مجموعة من الأطراف والتي تتمثل في كل من الدولة، القطاع والمجتمع المدني، «فالحوكمة تهيئ البنية القانونية والسياسية لممارسته، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل للأفراد لتهيئة البيئة الاقتصادية

فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشري الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 8/7 ديسمبر 2015، ص05.

(1) في هذا الصدد عد إلى:

- ونوغي نبيل، يوسفي علاء الدين، الحكامة المحلية: قراءة في المضامين النظرية للمفهوم "المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 496.

- مرزوق عنترة، سي حمدي عبد المؤمن، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر، دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، العدد8، الجزء1-2، 2008، جامعة الجلفة، ص217.

الملائمة، أما المجتمع المدني يهيئ التفاعل الاجتماعي السياسي بتسخير الجماعات والأفراد الفعالة للمشاركة في مختلف الأنشطة، باعتبار هدف الحوكمة التفاعل بين هذه الفواعل لأن كل فاعل يمثل دعامة من دعائم الحوكمة المحلية»[1].

أ- القطاع العام (الدولة): يقصد بالقطاع العام ذلك التنظيم السياسي والمؤسسات السياسية المهتمة بالإدارة العمومية في إطار إقليم معين لخدمة المصلحة العامة، يهدف إلى الاستقرار السياسي داخل المجتمع وتعزيز القانون والدفاع عن المصالح العمومية، تحفز وتشجع على خلق جو لتنشيط التنمية البشرية، الحفاظ على الأمن والسكينة العمومية، وتوفير العدالة والاستقرار في السوق. وهي تتكون من هيئات مركزية وأخرى لا مركزية باعتبار أن الجزائر تبنت اللامركزية الإدارية وتقسيم الوظائف العمومية.

ب- القطاع الخاص (المستثمر الخاص): يشمل القطاع الخاص كل ما هو خارج عن القطاع العام وعن كل ما هو سيادي، وقد ظهر دوره بعد تبني الجزائر النظام الليبرالي ويشمل الشركات الصغيرة والكبيرة، الوطنية والدولية التي يمتلكها أفراد وعائلات أو فئات محدودة في المجتمع، والتي تساهم في تحقيق التنمية من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية، المالية والمصرفية التي تؤمن الوظائف للمواطنين وتحقق التطور.

ج- المجتمع المدني: يعبر المجتمع المدني عن مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تتوسط المواطنين والدولة لتحقيق مصالح مشتركو مع الالتزام باحترام قيم التراضي، التسامح والإدارة السليمة"[2]. حيث يمثل المجتمع المدني أحد الأطراف الأساسية في الحوكمة المحلية باعتباره الوحيد القادر على التعامل مع الدولة والسوق بصفة متساوية.

تكمن أهمية المجتمع المدني في مجال الحوكمة المحلية في قدرته على تأطير المواطنين وإشراكهم في مختلف الأنشطة بموجب تنظيمات للتأثير على السلطة العامة[3].

(1) BENNACER Nasseedine, Gouvernance des territoires littoraux et gestion durable des ressources halieutique dans la bais de Bejaia, mémaire de magister faculté des science de gestion, université A.Mira, Bejaia 2010, p11.

(2) قوي بوحنية، الحوكمة المحلية كآلية لمكافحة الفساد، قراءة عن المفهوم والآليات، ص02، على الرابط التالي: www.Bouchania.com, 20/02/2013, 10 :35 h

(3) خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص43.

الشكل رقم (01): التفاعلات المتآزرة لمختلف الأعوان وفق مفهوم الحوكمة المحلية

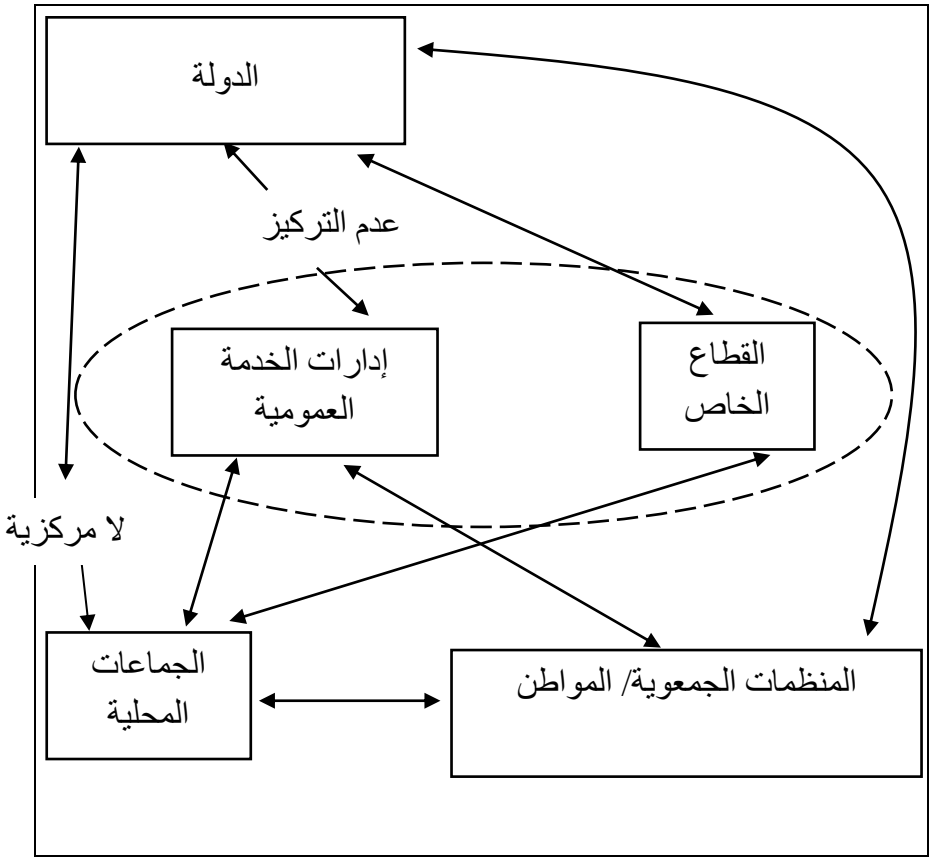

Source : Tchabagnan A, gouvernance local et renforcement des capacités : quelques pistes de réflexion pour un développement durable des collectivité rurales, CRDT, rapport de recherche n° :3 université du québec, sep 2003, p 19, tiré du site : www.a21L.qc.ca/web/document/ ayeva gouvernance pdf. 13/01/2017. 14h23

من خلال الشكل السابق، يظهر أن الأطراف المختلفة للحوكمة المحلية تتفاعل مع بعضها البعض لتقديم أفضل خدمة للمواطن، لكن هذا وحده لا يكفي بدون تحقق مجموعة من الخصائص، تضمن تحقق حوكمة محلية رشيدة ففيما تتمثل هذه الخصائص أو العناصر؟

4- خصائص الحوكمة:

تتلخص في:[1]

أ- المشاركة: لقد نصت المادة الثانية من قانون البلدية رقم 11-10 على أن: البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، كما نصت المادة 6 منه على أن: «الشعب مصدر كل سلطة» وعليه فإن للمواطن حق المشاركة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، بشكل مباشر من خلال استشارتهم في الاجتماعات والمقابلات والمؤثرات العامة، والتوسع في تطبيق اللامركزية الإدارية، وبرامج المجتمع المحلي ووسائل الإعلام والدراسات والاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة، أو بشكل غير مباشر من خلال منظمات شرعية وسيطة تمثل مصالح المواطنين.

ب- المساءلة: يعني بالمساءلة خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، أي تحمل النتائج المترتبة عن اتخاذ القرار وإتاحة الفرصة لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، حيث تأخذ أشكالا جزائية أو قانونية إذ يمكن أن تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات الموضوع للحصول على المعلومات المراد الوصول إليها أو الاستفسار عنها.

---

(1) في هذا الصدد عد إلى:

- عاشور كبوش، عبد القادر زواتنية، الحوكمة المحلية ومتطلبات تحقيقها على ضوء تجربة أوكرانيا، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشري الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 8/7 ديسمبر 2015، ص03.

- John graham, Bruce Amos, Tim phumterm principles for good governance in the 21 s7 Century Institute on Governance, Canada, 2003, 03.

- أيمن طه حسين أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، 2008، ص ص 22،23 ، 72.

- محمد عبد المحسن، تمكين المواطن المحلي كمدخل لتطبيق الحوكمة المحلية مع دراسة تطبيقات على الحالة المصرية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2012، ص70.

- بن عثماني فوزية، حقوق الإنسان العالمية وخوصصة الفعل الوطني لحمايتها، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد1، جامعة بجاية، الجزائر، 2012، ص ص 202-203.

- يحياوي أحمد، الحوكمة المحلية وإعداد ميزانية الجماعات الإقليمية الجزائري، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2019، ص 59.

ج- **الشفافية:** تمكن الشفافية من إتاحة المعلومات الكاملة عن إدارة الشؤون العامة في المجتمع المحلي، وسهولة تداولها والحصول عليها لكافة الأطراف المعنية بالمجتمع المحلي وبصورة يسهل فهمها والتعرف على معالمها ودلالاتها حتى يمكن الاستفادة منها للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وتعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة في صنع القرارات المحلية، وفي مساءلة الأجهزة المحلية في ضوء ما يتاح له من معلومات صحيحة ومحدثة.

د- **الشرعية والقبول:** نقصد بالشرعية قبول المواطن المحلي لسلطة من يحوزون على القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، من خلال توفر فرص متساوية للجميع، حيث تهدف الحوكمة المحلية من خلال تلبية الاحتياجات المجتمعية بصورة أفضل إلى تحقيق الشرعية والقبول والاستقرار للنظام الحاكم.

هـ- **الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد والقدرات:** تعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج ومشاريع تلبي احتياجات وأولويات وتفضيلات المجتمع المحلي، وتحقيق نتائج أفضل من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

و- **الاستجابة:** نجاح أي نظام سياسي يتوقف على قدرته على تقديم الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان، ومدى مشاركتهم في عمليات صنع القرار حتى يأتي مستجيبا لطموحاتهم وآمالهم، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

ز- **الرؤية الإستراتيجية:** وذلك يحتاج إلى ضرورة امتلاك القادة والمواطنين على المستوى المحلي آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية، وأن يكون لديهم شعور مشترك عما يريدونه من تلك التنمية.

ض- **سيادة القانون:** نعني بها وجود قواعد وأنظمة قانونية عادلة وواضحة تنفذ بنزاهة على الجميع دون استثناء، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من السلامة والأمن العام في المجتمع.

ظ- **بناء التوافق والاحترام والثقة وقبول وجهات النظر المعارض:** حيث تعمل الحوكمة على تحقيق التوافق بين المصالح المختلفة لأطراف الحوكمة للوصول إلى مصالح

الجميع في إطار من الاحترام والثقة، وكذلك وضع الإجراءات والقواعد اللازمة لتحقيق هذه المصالح بأفضل السبل الممكنة، وعليه فإن الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تسوية الخلافات بين مختلف الأطراف حول أي المصالح أفضل من أجل تحقيق الإجماع والتوافق، ما يتطلب معرفة الأكثر خدمة منها للجماعة.

ع- **العدالة والمساواة أو الإنصاف والتضمين:** ويشير إلى إتاحة الفرص المتكافئة للجميع بصرف النظر عن النوع أو العرق أو اللون أو الدين أو الحالة الصحية أو الانتماء السياسي أو غير ذلك بهدف تحسين أوضاعهم جميعا.

إن الحديث عن خصائص الحوكمة المحلية الرشيدة يدفعنا إلى الإشارة إلى مبادئ الحوكمة والتي يعتبرها البعض ضمن الخصائص، ويجدر بنا التطرق إليها، حيث تقوم الحوكمة المحلية على مبدأ المشاركة، المساءلة والشفافية، والتي تعتبر العمود الفقري للحوكمة بصفة عامة والحوكمة المحلية بصفة خاصة.

المحور الثاني: الحوكمة الالكترونية

أدى التطور الكبير الذي عرفه العالم في ميدان التكنولوجيا، إلى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في مختلف الميادين - خصوصا ما يعنى بالخدمة العمومية للمواطن- وما يدور حولها من مفاهيم، بما في ذلك مفهوم الحوكمة، وعليه كان من الضروري تحسين وتطوير الحوكمة وظهور مصطلحات ومفاهيم تتوافق والمعطيات الحالية، من بينها مفهوم الحوكمة الالكترونية، فماذا نعني بالحوكمة الالكترونية؟ وما هي مزاياها وأهدافها؟

1- مفهوم الحوكمة الالكترونية:

تعرف الحوكمة الالكترونية على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Tic) لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن، وبين الحكومة والشركات وبين الحكومات وبعضها البعض، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله[1].

كما تعد الحوكمة الالكترونية اعتماد التكنولوجيا كحامل للعمليات الحكومية، كأداة

(1) مجلة عصر التكنولوجيا، الحوكمة الالكترونية والتحول الرقمي، الجزء الثاني، نقلا عن الرابط التالي: www.ebnywana.et/post, 22/04/2021, 15h03.

لإشراك وإدخال المواطن في عمليات الدولة من خلال السماح له بالاستفادة من الخدمات الحكومية (العمومية) عبر شبكة الانترنت، وبالتالي فهي نمط يقوم على تغيير نمط التعامل بين السلطات العمومية والإدارات، وتحسين الجودة الشاملة لاتخاذ القرارات والمشاركة[1].

كما تعرف المنظمة العربية للتنمية الإدارية الحوكمة الالكترونية بأنها "شبكة من المنظمات تشمل الحكومة، المنظمات غير الربحية وكيانات القطاع الخاص، والنموذج التطبيقي الشائع للحوكمة الالكترونية هو بوابة المعلومات الالكترونية، حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والخدمات، ويشير استخدام مصطلح الحوكمة الالكترونية بدلا من الحوكمة الالكترونية إلى فكرة تغيير العلاقات المؤسسية وإشراك الشركاء، سواء من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في الإدارة الالكترونية، أما الحكومة الالكترونية فهي تعبير أضيف ويشير إلى العمليات الحكومية المحلية أو الإقليمية"[2].

فالحوكمة الالكترونية تتضمن نماذج جديدة من أنماط القيادة وطرائق جديدة في مناقشة القضايا العامة وحسم السياسات والاستثمارات وطرائق جديدة في الدخول للتعليم والاستماع للمواطنين وشكاويهم ومقترحاتهم وطرائق جديدة لتنظيم وتسليم الخدمات والمعلومات، فالحوكمة الالكترونية تحتوي مضامين أوسع وأشمل من الحكومة الالكترونية فهي تغير من اتجاه علاقة المواطنين بالحكومات وفيما بينهم كذلك فإن الحوكمة الالكترونية يمكن لها أن تترافق مع أربعة مصطلحات في المواطنة المسؤولية والمشاركة والتخويل والتمكين[3].

وعليه فإن الحوكمة الالكترونية تطبيق للوسائل الالكترونية في التفاعل بين الحوكمة والمواطنين والحوكمة والشركات وكذلك في العمليات الحكومية الداخلية لتحسين الديمقراطية والحكومة ومختلف الأعمال الأخرى"[4].

---

(1) El- Megder, C.B, Le e- gouvernement et la modernisation du secteur public 3rd international conférence : sciences of electionic Technologies of information and télécommunications – SETIT , Tunisia, 2005, p820

(2) ثابت جاسم، عصام علاء أحمد حسين، جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية، دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى، مجلة الإدارة الاقتصاد، العراق، العدد 93، 2012.

(3) Palia, Shailendra C. Jaina and Shorma, Sushil S. E- governement and E-governance: Definition/Domain Framework and status around the word work paper, long Tslond university, Brookirlle, New York, 2011, USA, p 11548.

(4) جلام كريمة، فعالية الحوكمة الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي العلمي حول "جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية حالة البلدان العربية، =

كما تعرف الحوكمة الالكترونية بأنها عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم الحوكمة الرشيدة[1]، ومن خلال هذا التعريف نجد للحوكمة الالكترونية العناصر التالية:[2]

أ- **الإدارة الالكترونية:** أي تحسين العمليات الحكومية من خلال التكاليف وإدارة العمل الحكومي عبر إجراء الاتصالات الإستراتجية الممكنة داخل الحكومة؛

ب- **المواطنون الإلكترونيون:** أي ربط المواطنون بالحكومة من خلال دعم الديمقراطية، الاستماع للمواطنين وتحسين الخدمات العامة؛

ج- **المجتمع الالكتروني:** بناء تفاعلات خارج الحكومة كالعمل بشكل أفضل مع قطاع الأعمال وبناء الشراكات الحكومية والمجتمع المدني.

2- مزايا الحكومة الالكترونية:

أصبح الاهتمام اليوم بالحوكمة الالكترونية نظرا للمزايا الكثيرة التي يستفيد منها المواطن، والتي ندرجها فيما يلي:[3]

- توفير الخدمات حسب رغبة المواطن أو المستفيد؛
- التحول من حكومة أو مؤسسة مغلقة إلى مؤسسة منفتحة ذات أداء عالي؛
- زيادة التواصل بين المجتمع والمؤسسة؛
- القدرة على توفير المعلومات بمصداقية أكثر؛
- استخدام موارد المؤسسة بفاعلية أكبر؛
- توفير الخدمات آليا كسبا للوقت والجهد؛
- حسن سير العمل ونشر للشفافية ومكافحة الفساد؛
- اشتراك المواطن أو العميل في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة؛

يومي 29-30 أكتوبر 2014، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص3.

(1) Heeks, R, Building e- gouvernance for development : A Framework for National and Donor Action, E – government working paper series, N 12, 2001, p2.

(2) جلام كريمة، المرجع أعلاه، ص 3-4.

(3) باسي إلهام، الثقافة كمفتاح لنجاح الحوكمة الالكترونية، جبلة المنهل الاقتصادي، المجلد03، العدد02، ديسمبر 2020، ص337.

- تقليص مدة الانتظار؛
- رفع المردودية وتقليص حجم التكاليف؛
- تحسين الشفافية وتبسط التعاملات بين الحكومة والأفراد؛
- الحوكمة الالكترونية مشروع حيوي يساهم في القضاء المالي وحالات التزوير؛
- يعمل تطبيق الحوكمة الالكترونية على أرض الواقع على اقتصاد المعاملات بين هيئات الدولة ويقتصر من سلسلة طويلة من التعامل ما بين الموظف والمواطن والتي تكون سببا في انتشار الفساد، إذ أن الحوكمة الالكترونية تمنع حدوث الفساد في التعاملات؛
- تمنع عملية التأخير في إنجاز المعاملات ضمن الدوائر الحكومية وهو اختصار في الوقت وكذلك خلاص من الروتين في التعامل وحالات الفساد المالي والإداري المستشري ضمن دوائر الدولة، وهذه الطريقة الجديدة في تنفيذ التكنولوجيا الحديثة هو قطع للطريق أمام المرتشين، فتطبيق هذا النظام بشكله الصحيح يقضي على المحسوبية والرشوة والفساد والابتزاز؛
- إن الحوكمة الجيدة والفعالة تقوم أساسا على إدماج الحكومة (بهدف تحقيق العدالة بين المواطنين وبهدف تحقيق التنمية البشرية)، فعالية الدولة من خلال تحسين الخدمات العمومية، تخفيف الإجراءات، تحسين ظروف العمل وكذلك إشراك المواطنين الذي يرتكز على القيم (شفافية القرارات والسلطة العمومية)، التي تتماشى مع التزامات الدولة بهدف التنمية البشرية.

3- أهداف الحوكمة الالكترونية:

إن الانتقال إلى الحوكمة الالكترونية من طرف الدول نتيجة حتمية لما يعرفه العصر الحالي من تطور تكنولوجيا وزيادة حاجات ورغبات المواطنين، حيث تسعى الدولة من خلال الحوكمة الالكترونية إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

(1) في هذا الصدد عد إلى:

- أبو بكر الهوكن، الحكومة الالكترونية، الواقع والآفاق، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020.
- محمد علواني، فوائد الحوكمة الالكترونية، ثورة تخالف المألوف، موقع رواد الأعمال، نقلا عن الرابط التالي: www.rowadalaamal.com 28/11/2021, 14h30

=

– تسعى الحوكمة من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل وتدعيم ديناميكية العمل الداخلي للمؤسسات من خلال تشجيع تفاعلاتها، وتحسين سيرورة اتخاذ القرارات ومشاركة المواطنين؛

– تمكن الحوكمة الالكترونية الشركات والأفراد من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم، دون الالتزام بأوقات الدوام الرسمية للموظفين بالإدارات المحلية؛

– تؤدي إلى الرشادة في تسيير الخدمات العمومية لفائدة مختلف الأعوان العمومية، الخاصة والمواطنين؛

– تتعدى الحدود الجغرافية، حيث أتاحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الانترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم؛

– الشفافية إحدى أهم فوائد الحوكمة الالكترونية، التي تسهم في جعل وظائف الأعمال شفافة، وتتيح الشفافية للمواطنين بالاطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها، وقتما يريدون بنقرة على الفارة أو بلمسة أصبع، وعليه فان الشفافية تهدف الى التقليل والحد من الفساد؛

– تعزيز الاتصالات بين الحكومة وقطاع الأعمال، خصوصا ما يتعلق برواد العمال والشركات الناشئة إذ تحظى بعناية خاصة من طرف الحكومة في ظل توجه الجزائر للاهتمام بالمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى تسهيل التواصل والتنافس مع الشركات الكبرى الموجودة في السوق؛

– تسهم الحوكمة الالكترونية في تقليل الاحتكار واتاحة فرصة للجميع في ظل انفتاح السوق ما يسمح ببناء سوق شفاف واقتصاد قوي؛

- علي لطفي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مؤتمر الحوكمة الالكترونية السادس، الإدارة العامة، الجردية والحكومة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

- باسي إلهام، المرجع أعلاه، ص 336-337.

- عمر عبد الحفيظ أحمد عمر، الحوكمة الالكترونية لأهداف التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الافتراضي الدولي، الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية، الواقع والتحديات، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021، ص 282-283.

– تعمل الحوكمة الالكترونية على تعزيز المصداقية وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تسعى إلى إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم بالاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة خصوصا الانترنت؛

– تمثل المساءلة هدفا آخر من أهداف الحوكمة الالكترونية حيث تضمن الشفافية إتاحة المعلومات للمواطنين ومنحهم فرصة الاستدراك والتعديل وبالتالي المساءلة، ما يدفع الحكومة إلى تحسين أدائها نظرا لأنها تحت أنظار الشعب، والعمل على تحسين خدماتها بشكل طوعي باعتبارها تسعى إلى تطبيق حوكمة الكترونية تسهل الحياة العامة للمجتمع.

رغم أن للحوكمة الالكترونية عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها لكنها على أرض الواقع تعرف عدة تحديات لتطبيقها، فما هي هذه التحديات أو العراقيل التي تواجهها؟

4- معوقات التحول نحو الحوكمة الالكترونية:

يمكن تلخيص معوقات تطبيق الحوكمة الالكترونية في النقاط التالية[1]:

- اختلاف نظم الادارة حتى داخل المنظمة الواحدة؛
- عدم اقتناع ادارة المؤسسة بدواعي التحول ومتطلباته؛
- عدم توافر الحافز القوي لدى الأفراد لإنجاح عملية التحول وعدم احساسهم بأنهم جزء من عملية التحول والنجاح؛
- صعوبة الوصول الى الادارة الالكترونية المتكاملة داخل المنظمات؛
- عدم توافر بنية أساسية فنية جيدة؛
- معوقات انتشار الانترنيت مثل التكلفة العالية والبطء الشديد في سرعة الانترنيت؛
- قلة وعي الجمهور بالميزات المرجوة؛
- الخوف من التغيير؛
- تداخل المسؤوليات وضعف التنسيق؛
- الطبيعة البشرية وثقافة الأبواب المغلقة والخوف من التكنولوجيا وتطبيقاتها؛

1 في هذا الصدد، عد الى:

- زرزار العياشي، من الحوكمة المحلية الى الحوكمة الالكترونية للادارات المحلية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 3، العدد1، 2015، ص104.

-محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء أحمد حسن، جاهزية الادارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية- دراسة حالة ديوان محافظو نينوي-، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 93، 2012.

- استمرارية عمليات تحديث البيانات مع تحمل الأفراد المنوطين بها العبء الإداري المعتاد؛
- عدم الثقة في حماية سرية وأمن التعاملات الشخصية؛
- النظرة السلبية لمفهوم الإدارة الالكترونية من حيث تقليصها للعنصر البشري؛
- عدم الثقة في حماية سرية وأمن التعاملات الشخصية؛
- النظرة السلبية لمفهوم الإدارة الالكترونية من حيث تقليصها للعنصر البشري؛
- وجود الفجوة الرقمية بين أناس متخصصين في مجال التقنية وآخرين لا يفقهون شيئا من أبجدياتها؛
- الرؤية الضبابية للإدارة الالكترونية وعدم استيعاب أهدافها؛
- عدم وجود أنظمة وتشريعات أمنية أو التساهل في تطبيقها؛
- قلة الموارد المالية وصعوبة توفير السيولة النقدية؛
- التمسك بالمركزية وعدم الرضى بالتغيير الإداري.

5- الانتقال من الحوكمة المحلية للحوكمة الالكترونية:

لقد اهتم العالم اليوم بموضوع الحوكمة لما له من أهمية في الاقتصاد العالمي حيث ركز الباحثون على حوكمة الشركات بصفة خاصة ولم يهملوا الشركة الأكبر التي تسعى لخدمة المواطنين ألا وهي الدولة، لكن الحوكمة بصفة عامة أو حوكمة الدولة بصفة خاصة وتبنيها لمفهوم اللامركزية في تسيير الشؤون العامة وتفويض المهام للإدارات المحلية جعل هذا المفهوم غير قابل للتطبيق لذلك تبنت مفهوما جديدا يتماشى مع خصوصية الإدارات المحلية ألا وهو الحوكمة المحلية، لكن مع التطور التكنولوجي الكبير وبحث المواطن على جودة الخدمة المقدمة إليه في كل وقت يحتاج إليها فرضت ضرورية الانتقال إلى الحوكمة الالكترونية خصوصا بعد تبني العديد من الدول أسلوب الحكومة الالكترونية في إداراتها العمومية لمواكبة متطلبات العصر لكن ذلك لا يكفي في ظل وجود الفساد والبيروقراطية وعدم ارتقاء الخدمة العمومية إلى المستوى المطلوب، كل هذا يتم معالجته عن طريق الحوكمة الالكترونية.

لقد مكنت الحوكمة الالكترونية من معالجة السبب وراء فشل الحكومات الالكترونية، حيث تكبدت العديد من الدول تكاليف باهظة لتطبيق الحكومة الالكترونية نظرا لغياب

معايير واضحة تقيس نجاح أو فشل الحكومات في خدمة المواطنين بالإضافة لغياب رؤية واحدة متكاملة للنظام الالكتروني الحكومي تلتزم بمعاييره كافة الإدارات العمومية، حيث الانتقال كان مجرد نقلة تكنولوجية لم توازيها نقلة في الممارسات على المستوى الإداري والتنظيمي، لذلك وجب تطبيق مبادئ ترضي المواطن والحكومات تقوم على الشفافية، الديمقراطية، المساءلة والمشاركة والتي هي بدورها مبادئ الحوكمة بصفة عامة، لكن ما يميزها إضفاء الطابع الالكتروني وإدخال جانب تكنولوجيا الاتصال والإعلام في الخدمات العمومية.

تقوم الحوكمة الالكترونية على مبدأ الديمقراطية الالكترونية من خلال توفير المعلومات والحقائق للمواطنين حول المواضيع التي تهمهم لابداء رأيهم والمشاركة في اتخاذ القرار على شرط أن يتم توفير المعلومات الضرورية قبل اتخاذ القرار حتى تكون المشاركة فعالة ولكي تتحقق الديمقراطية الالكترونية يجب توفر ما يلي[1]:

- الإعلان عن الاجتماعات العامة بشكل منظم ومعتمد؛
- توفير وتقاسم المعلومات مع السكان؛
- توفير وتوزيع الخدمات الالكترونية؛
- تطويع التقنية لخدمة السكان وليس للإجراءات الإدارية؛
- جعل المناقشات والمداولات مفتوحة وتتم عبر الشبكة؛
- الاستفادة من البريد الالكتروني في التواصل بين الجهات المعنية والسكان؛
- فتح المجال لتقديم الاستشارات للسكان الكترونيا؛
- السعي للحصول على الدعم المالي المطلوب لتنفيذ الحكومة الالكترونية؛
- تثقيف القيادات الإدارية عن استخدامات الشبكة المعلوماتية في أعمالهم؛
- تبادل الخبرات والتجارب مع الحكومات الأخرى في مجال التقنية المعلوماتية.

كما أن الانتقال إلى الحوكمة الالكترونية يستلزم عدة متطلبات كغيره من التحولات، وتتمثل هذه المستلزمات في القيادات الإدارية، إذ يستلزم عمل القيادات الإدارية في عصر المعلوماتية بذل المزيد من الجهد والمتابعة المستمرة، حيث أدت التطورات التكنولوجية لظهور قيادات إدارية في القطاع الحكومي مبدعة ومبتكرة، تسعى لتطبيق طرق جديدة

1 زرزار العياشي، مرجع سبق ذكره، ص106 .

للاستماع وتلبية رغبات المواطنين، وكذا تقنيات معاصرة لتنظيم وتحصيل المعلومات وتقديم الخدمات.

خاتمة:

عرف العالم اليوم عدة تطورات جعلت من مفهوم الحوكمة المحلية حلقة أساسية وحجر الزاوية الذي تسعى الدول لتطبيقه من أجل ضمان فعالية مؤسساتها وتحقيق الخدمة العمومية بجودة عالية ما رضا المواطن عن الخدمات المقدمة، وشعوره بأنه يشارك في اتخاذ القرارات التي تسهل حياته اليومية.

ولكن خصوصية بعض الدول خصوصا النامية منها والتي تعرف انتشار العديد من مظاهر الفساد والبيروقراطية وتوتر العلاقات وانعدام الثقة بين الدولة والمواطن، وفي ظل المعطيات الجديدة التي فرضتها تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتي جعلت من العالم قرية صغيرة يطلع أي شخص على ما يدور فيها، أصبح لزاما على هذه الدول تطبيق الحوكمة الالكترونية لتحسين جودة الخدمة المقدمة من طرف الإدارات الحكومية وزيادة الثقة بين الدولة بمتخلف أجهزتها والمواطن بمختلف شرائه.

ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- تؤكد الدول اليوم من خلال مختلف الهيئات والمنظمات الدولية ضرورة الاهتمام بمفهوم الحوكمة المحلية وتطبيقه على أرض الواقع؛
- تسهم الحوكمة المحلية في تحسين العلاقة بن المواطنين وأعضاء الإدارات المحلية وتوطد الثقة بينهم؛
- تسمح الحوكمة المحلية بإرساء مبدأ الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة القانون؛
- لا نعني بالحوكمة الالكترونية مجرد الانتقال إلى نظام عمل الكتروني بل يجب نقل كل مفاهيم الحوكمة ومبادئها وتطبيقها على ارض الواقع بمساعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تساعد الحوكمة الالكترونية على تقديم الخدمات العمومية للمواطنين بجودة وفعالية وشفافية أكثر؛
- نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية مرتبط بتوفير التكنولوجيا اللازمة واليد العاملة المؤهلة وأهم نقطة ترسيخ ثقافة محفزة ومشجعة على ذلك.